

خلال وقفة تضامنية لنواب التشريعي مع الأسرى

د. بحر: الأسرى يعبدون طريق الحرية والكرامة.. ونبارك عمليات المقاومة في الخليل وقليلية



شارك نواب المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في وقفة تضامنية مع الأسرى في سجون الاحتلال أمام مقر الصليب الأحمر في مدينة غزة صباح الاثنين الماضي.

تحية للأسرى

ووجه بحر خلال كلمة ألقاها أمام أهالي الأسرى التحية لكل أسير في سجون الاحتلال خاصة أسرى العزل الانفرادي وعلى رأسهم الأسير ضرار أبو سيسي، مؤكدا أنهم يصنعون طريق الحرية والكرامة للشعب الفلسطيني، وأن ما يمارسه الاحتلال من جرائم بحقهم مخالف لكل الأعراف الدولية.

نداء لقادة الأمة

ووجه بحر نداءه إلى قادة الأمة العربية قائلا: "الأسرى والشعب الفلسطيني أمانة في أعناقكم جميعاً، أنتم من يتحمل هذه المسؤولية أمام الله أولاً وشعوبكم ثانياً بأن تحرروهم وتنصروهم في وجه اليهود".

وطالب بحر السلطة الفلسطينية في رام الله بالتوقف عن المفاوضات العبيثة ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال وملاحقة الشرفاء والمجاهدين من أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وإطلاق يد المقاومة في الضفة من أجل تحرير الأسرى.

تحية للمقاومة

ووجه بحر تحية إلى مجاهدي خليل الرحمن وقليلية الذين أذاقوا العدو الويلات في الأيام الماضية، منوهاً إلى أن المرحلة القادمة ستشهد فاتحة خير للمقاومة في الضفة الغربية، وإلى فلسطينيي ٤٨ بقيادة الشيخ رائد صلاح لوقوفهم ضد بطش الاحتلال بالمسجد الأقصى، مشدداً على أن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن

قائلاً: "باسم الإنسانية والأخوة نطالب الأشقاء في مصر أن يكفوا عن التضييق عن الشعب الفلسطيني في غزة، ويفتحوا معبر رفح، فمصر هي العمق الإسلامي والعربي الأول لفلسطيني، ونحن نحافظ على أمنها كما نحافظ على أمننا، ولا يمكن أن نرضى لها الضرر".

معبر رفح

وفي سياق آخر طالب بحر الشقيقة مصر أن تكف بأسرها عن المعبر الفلسطيني المصري، وأن تفتحه أمام المرضى والطلاب وأصحاب الإقامات والنساء والأطفال،

يبقى صامتا عن الجرائم التي يمارسها جيش الاحتلال الصهيوني في القدس وباقي المدن الفلسطينية، وسيدافع بكل ما أوتي من قوة عن مقدساته التي تستباح كل يوم على يد المستوطنين بدعم من حكومة الاحتلال وبصمت رسمي من السلطة الفلسطينية.

د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي في حوار مع (البرلمان):

العمل البرلماني يحتل أولوية اهتماماتي.. ولم يسمح لنا بممارسة مهامنا الطبيعية منذ انتخابنا

4

د. خريشة: الضفة تنتفض في وجه الاحتلال

من أحداث ينقذ غزة من أي مخطط يحاك ضدها، ومن يفكر بالاعتداء عليها أيضاً كان ومدى قوته. لن يقف الشعب الفلسطيني مكتوفاً أمامه، وما جرى مؤخراً في الضفة أربك كل المعادلات السياسية والأمنية التي ترمي لتنفيذ مخطط بحق غزة، والتنسيق الأمني فشل بشكل كبير ليس فقط التنسيق: بل من يقوم عليه من الاحتلال والسلطة لأن الشعب الفلسطيني قرر أن ينتفض ولن يمنعه أي تنسيق أممي".

عبث بالوضع الداخلي يجب أن يتوقف؛ مشيراً إلى أن الشارع الفلسطيني يعيش حالة ضغط كبيرة جراء سلوك السلطة. في الوقت الذي يصعد فيه الاحتلال من هجماته علينا. وحول نصرة الضفة لقطاع غزة من خلال الانتفاضة والهبة الجماهيرية، أكد خريشة بأن كل الناس تؤمن إيماناً عميقاً بوحدة الدم الفلسطيني سواء غزة والقدس والضفة وغيرها. ولا يمكن فصل الأحداث عن بعضها. وتابع: "ما يجري في الضفة الغربية



وبلاطة ومخيم جنين والعروب وغيرها والمدن في الضفة. وتنفيذ الاغتيالات بدم بارد؛ أدت إلى تنفيذ العمليات الفردية أو المنظمة، حيث إن الشعب لا يستطيع مواجهة العدو لأن السلطة تمنع ذلك ومع هذا فإن الشباب تحرك في الضفة".

وأضاف خريشة بأن كل من في السلطة وفتح يعلمون ويدركون بأن المفاوضات لا تخدم أي هدف فلسطيني وإنما تخدم استراتيجية الاحتلال والأمريكان. والإصرار والتمسك بها

اعتبر النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني حسن خريشة بأن الضفة الغربية تنتفض في وجه الاحتلال والتنسيق الأمني رافضة كل أشكال المفاوضات التي تجريها السلطة مع الكيان الصهيوني.

وقال خريشة: "أعتقد أن العمليات والمواجهات ردود فعل طبيعية على وجود الاحتلال وممارساته وحالة الاحتقان لدى المواطنين تؤدي لذلك، حيث إن تمادي الاحتلال في اقتحام المخيمات: كما قلنديا

لجنة صياغة التشريعات تناقش عددا من اللوائح ومشاريع القوانين

سُردت لجنة صياغة التشريعات اجتماعا في مقر المجلس التشريعي بغزة برئاسة أمين المجلس التشريعي نافذ المدهون، وذلك لمناقشة اللائحة التنفيذية لقانون النقابات ومشروع قرار مجلس الوزراء بشأن تنظيم المهن والحرف التي يحق لها إنشاء نقابات. كما ناقش اجتماع اللجنة نظام الكليات الحكومية المقترح من وزارة التربية والتعليم، ونظام انتخابات الجمعيات والهيئات الأهلية. وقال المدهون: "إن اللجنة تعقد اجتماعا أسبوعيا وفق جدول أعمال تعدده أمانة

سر اللجنة، يُراعي إدراج المواضيع المحالة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وكذلك ما تحيله لجان المجلس التشريعي إلى لجنة الصياغة". يذكر أن لجنة صياغة التشريعات أنشأت بقرار من رئاسة المجلس التشريعي، وتضم في عضويتها مستشارين قانونيين ممثلين للسلطة التنفيذية والمجلس التشريعي، وتختص بدراسة مشاريع القوانين والأنظمة المقترحة من السلطة التنفيذية، والعمل على إرساء حالة من الانسجام والاتساق في المنظومة القانونية الفلسطينية.

خلال اجتماعها الدوري

لجنة الأمن والداخلية بالتشريعي تناقش مسودة قانون الشرطة وأوضاع البلديات



وتطرق أعضاء اللجنة لتقرير نشاطات اللجنة عن الربع الأول من العام الحالي، كما ناقش المجتمعون خطة تواصل مميزة ومثمرة مع الأجهزة الأمنية للوقوف على مستجدات عملها ومتابعة قضايا المواطنين لما فيه الصالح العام للمواطن. واتفق النواب على عقد ورشة عمل تضم رؤساء جميع بلديات القطاع لمناقشة ووضع آليات للخروج من الأزمة أو تخفيفها، منوهين إلى أن الأزمة الأخيرة قد طالت معظم فئات ومكونات ومؤسسات المجتمع الفلسطيني ويعاني منها قطاع كبير من أبناء شعبنا. وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على دعوة وزير الحكم المحلي المهندس محمد الفزا لجلسة استماع قريبا لمناقشة وضع البلديات في ظل اشتداد الحصار والأزمات الناتجة عنه والاطلاع على طبيعة الدور الذي من الممكن أن تقوم به الوزارة لتطوير الأزمة ومساعدة البلديات على إدارتها.

عقدت لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي اجتماعها الدوري بحضور رئيس اللجنة النائب م. إسماعيل الأشقر ومقرر اللجنة النائب مروان أبو راس والنائب سالم سلامة والنائب يونس أبو دقة. وتناول الاجتماع الذي عقد في مقر المجلس التشريعي مناقشة وإقرار عدد من القضايا ذات الصلة بعمل اللجنة من حيث الجانب الرقابي، حيث ناقشت اللجنة مسودة قانون الشرطة. وأبدى أعضاء اللجنة بعض الملاحظات الهامة حول بنود القانون، كما تم إقرار بعض التعديلات على قانون هيئة الشرطة الفلسطينية والتي تنوي اللجنة تقديمه للمجلس التشريعي تمهيدا لقراءته بالقراءة الأولى. وناقشت اللجنة وضع البلديات في قطاع غزة في ظل تشديد الحصار والأزمة الخائفة التي يمر بها القطاع ومعاناة البلديات بسبب نقص الوقود والمستلزمات الضرورية لعمل البلديات.

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الأشغال العامة والإسكان



العامة فيها للتعاون الكامل والتام مع الهيئة بما يخدم المصلحة الوطنية ومن أجل تقديم خدمة أفضل للمواطن الفلسطيني.

السلطانية. بدوره ثمن الوزير الغريز عمل هيئة الرقابة الإدارية والمالية، مبدية استعداد وزارته بكافة الطواقم الفنية والإدارية

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة استماع لوزير الأشغال العامة والإسكان د. يوسف الغريز لمناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية، بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان وكل من النائب سالم سلامة والنائب يوسف الشرافي. وطرح خلال الجلسة النائب عدوان عدد من الأسئلة والملاحظات الموجودة في التقرير الإداري والمالي لوزارة الأشغال حيث أجاب الوزير ومساعديه على تلك الأسئلة وتم إيضاح عدد من النقاط المطروحة في التقرير. وشدد النائب عدوان على ضرورة التزام الوزارة باللوائح الإدارية والمالية المعمول بها في السلطة الوطنية

خلال مشاركته في حفل تكريم برعاية وزارة الأوقاف

د. بحريطالب مصر بفتح معبر رفح وفك الحصار عن غزة



يتعلم الدرس طوال ٢٠ عاما من المفاوضات العبيثة، لا يلقى بالا لما يحدث يوميا في المسجد الأقصى، لكن الفلسطينيين وأهالي القدس يتصدون بصدورهم العارية لكل محاولات التهويد والاحتحام. أما أن الألوان لهذا المفاوضات أن ينسحب من محادثاته احتراماً للمسجد الأقصى الذي يستباح صباح مساء". وطالب بحر مصر الشقيقة بفتح معبر رفح وفك الحصار عن قطاع غزة، منادياً: "باسم القرآن نطالب الأشقاء المصريين أن يفكوا الحصار ويفتحوا معبر رفح للمرضى

شارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في حفل تكريم الفائزين في مسابقة الأقصى الثالثة عشر للقرآن الكريم والمخيمات الصيفية الذي أقامته وزارة الأوقاف في مركز رشاد الشوا وسط مدينة غزة، وذلك بحضور وزير الأوقاف إسماعيل رضوان ووزير الأسرى والعدل عطا الله أبو السبح ممثلاً عن رئيس الوزراء إسماعيل هنية، بالإضافة لحضور من الفصائل والجهات وأهالي الفائزين. وقال بحر خلال كلمته في حفل التكريم: "القرآن هو عزنا وفخرنا وطريقنا للنصر والتحرير، وثقافة الأمة الإسلامية اليوم نراها في فلسطين في المساجد والجمعيات ودار القرآن الكريم والمجالس العلمية، وحينما يحمل المؤمنون المجاهدون من أبناء شعبنا القرآن الكريم في قلوبهم سيفتتون الجبال ويتصرون على الحصار والمؤامرات التي تحاك ضد الشعب والقضية، ويحرقون هذا الوطن من مفتحيه". وأشار بحر في سياق كلمته إلى الاقتحامات اليومية التي يقوم بها المستوطنون للمسجد الأقصى تارة بقيادة عضو في الكنيست وأخرى بقيادة وزير في حكومة الاحتلال، بينما العرب والمسلمين لا يحركون ساكناً. وأضاف: "حتى المفاوضات الفلسطينية الذي لم

النائب شهاب يلتقي وفدا من طلاب الحقوق

الرقابة على السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة وهيئاتها، وكذلك التواصل مع المجتمع المدني، حيث اطلع الوفد على دور المجلس في تبني قضايا المواطنين وقضايا الرأي العام لما فيه مصلحة المواطن والوطن. وأكد النائب شهاب على دور المجلس في إرساء مفاهيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، مستعرضاً إنجازات المجلس التشريعي خلال السنوات الخمس الماضية والإشكاليات والعقبات التي يواجهها ودور المجلس في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال عدد من المبادرات التي طرحها المجلس سابقاً. وأبدى النائب شهاب استعداد رئاسة المجلس الدائم

التقى النائب في المجلس التشريعي محمد شهاب وفدا من مؤسسة "ساهر للتنمية وحقوق الإنسان" ممثلاً بمجموعة طلاب وطالبات الحقوق في الجامعات الفلسطينية ضمن برنامج "المستكشف" والتي تشرف عليه "ساهر" والذي يستهدف طلاب وطالبات كليات الحقوق في قطاع غزة. وهدفت الزيارة للتعرف بشكل مباشر على المجلس التشريعي وطبيعة عمله ومهامه وإجراءات عمله وآليات عقد الجلسات وسماع القوانين وكيفية توجيه المسألة للحكومة والوزراء وسبيل الرقابة على أداء السلطة التنفيذية. واستعرض النائب شهاب أمام الطلاب مهام عمل المجلس التشريعي ودوره في سن القوانين وآليات

بمبادرة من مؤسسة حقوقية

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

لن تحرر القدس إلا بالمقاومة

الحديث عن الوضع المتردي الذي تعيشه مدينة القدس حديث أليم وذو شجون في ظل مخططات التهويد والتقسيم التي تترصد بالمدينة ومقدساتها الإسلامية.

التهويد يتواصل بالحاح في المدينة المقدسة، والاستيطان المسعور يلتهم الأرض يوماً بعد يوم، ونزع للمدينة المقدسة عن طابعها العربي والإسلامي يشتد باطراد، والحرب الممنهجة ضد المقدسات وحفر الأنفاق تحت أساسات المسجد الأقصى والدفع باتجاه تقسيمه، وتزوير التاريخ وإقامة متاحف التوراتية، والإبعاد المتواصل للرموز المقدسية عن مدينتهم ومسقط رأسهم بحجج أو هي من بيت العنكبوت، وهدم المنازل والمنشآت والمحلات التجارية لأهالي المدينة الصامدين، كل ذلك يستمر أواره في ظل غفلة فلسطينية رسمية ارتضت الاختباء وراء ستار المفاوضات والتساوق مع المشاريع والمخططات الصهيونية.

لم يكن حال المدينة المقدسة أشد سوءاً مما هو عليه الحال اليوم في ظل المخططات والممارسات الصهيونية التي تحاول مسابقة الزمن وحسم المعركة ضد القدس وأهلها في أقرب وقت ممكن في ظل غفلة فلسطينية وعربية وإسلامية واضحة وتآمر دولي منقطع النظير، في الوقت الذي لا تبدي فيه دولة الاحتلال أي وزن أو اهتمام للقوانين والمواثيق الدولية التي حرمت وأبطلت الممارسات الصهيونية بحق المدينة المقدسة ضمن منطوق العديد من القرارات الدولية ذات الصلة.

في مقابل ذلك، غرقت السلطة في حل المفاوضات، وتناست القدس وأهلها، وأعمت أعينها عن الأخطار الداهية التي تترصد بها الدوائر، ودفعت بها على طريق التهميش التام عبر إبعادها عن صدارة العمل والمتابعة السياسية ووضعها في ذيل قائمة الأجندة الرسمية.

وسط هذا الجو الملبد بالمخططات السوداء بحق المدينة المقدسة تأتي عملية الخليل البطولية لتصحح البوصلة وتعيد رسم المشهد الفلسطيني كما ينبغي أن يكون، وتضع القوى والفصائل الفلسطينية وكافة مكونات شعبنا أمام مسئولياتها الكبرى تجاه الاحتلال ومخططاته وسياساته الإجرامية بحق شعبنا وقضيتنا.

إن تهافت السلطة على المفاوضات العبثية، والظروف المتفاقمة التي تعيشها الضفة الغربية بما يضعها فوق صفح ساخن، يقودنا إلى الاستمرار في السير باتجاهين، بحيث يتمثل الأول في الاستمرار في مقاومة الاحتلال وفق ما قرره المواثيق والشرائع الدولية بعيداً عن المراهنة على السياسة ودهاليزها المعتمدة الموغلة في الوهم والسراب، فيما يكمن الثاني في الاستمرار في خوض المعركة الشعبية والقانونية ضد سياسات وجرائم الاحتلال ضد القدس وأهلها الصامدين بالتنسيق مع المؤسسات الحقوقية عربياً وإسلامياً ودولياً.

إن حاجتنا اليوم أشد ما تكون مساساً إلى موقف فلسطيني موحد يمنح الفرصة والغطاء المناسبين للمقاومة كي تلعب دورها المأمول وتؤدي عملها المرتجى في ظل دعم سياسي وإعلامي ومادي عربي وإسلامي، ولو بالحد الأدنى، بهدف إنقاذ القدس وحماية أهلها ومقدساتها قبل فوات الأوان، وحماية أرضنا الفلسطينية من جرائم ومخططات الاحتلال، فالقدس وكل فلسطين أمانة، والتاريخ لا يرحم المقصرين والمتخاذلين على السواء.

إن كل يوم يمر دون فعل كفاحي فلسطيني مقاوم يُنقص من قدرة الفلسطينيين ككل على مواجهة مخططات وإجراءات وجرائم الاحتلال، ويجعل مهمتهم الكبرى في كبح التفرغ الإسرائيلي الخطير على القدس والمقدسات وبقيّة الأرض الفلسطينية أكثر صعوبة.

إن الوطن يضيع، والاحتلال يتمادى أكثر فأكثر، وما لم ينتفض ضميرنا الوطني، فصائلياً وشعبياً، باتجاه بلورة آليات كفاحية وجهد مقاوم يتجاوز منطلق المزايدة الفصائلية فإننا قد نصحو على ضياع القدس والأقصى وبقيّة الوطن ذات صباح.

لا مناص من انتفاضة فلسطينية شعبية عارمة في وجه الاحتلال، وما عملية الخليل البطولية إلا بشرى خير وأول الغيث على طريق إعادة الضفة إلى دورها المقاوم المأمول في إطار مسيرة التحرير الوطني الفلسطيني والخلاص من نير الاحتلال الصهيوني الغاشم.

دعت المنظمات الدولية والحقوقية لحماية المقدسات

لجنة القدس والأقصى بالتشريعي

تستنكر إغلاق المسجد الأقصى المبارك وتدنيس ساحاته

المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وملاحقتها ومحاصرتها للمعتكفين بالمسجد الأقصى والاعتداء عليهم بالهراوات والعصي ورشهم بالغاز الحار، واعتقال قيادات الحركة الإسلامية ومنهم الشيخ كمال الخطيب والشيخ علي أبو شيخة.

وأضافت: "تعتبر المؤسسات المخصصة للعبادة والآثار التاريخية والدينية من قبيل الممتلكات الخاصة يُحظر الحجز عليها أو العبث بها، وتُتخذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي هذه الأعمال استناداً إلى المادة (٥٦) من لائحة لاهي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧م".

وأكدت اللجنة أن اغتصاب الممتلكات الدينية والتاريخية بصورة لا تقتضيها الضرورات الحربية يعتبر من قبيل المخالفات الجسيمة عملاً بالمادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة. ولفتت إلى أن المساس بالآثار الدينية يُعد من المخالفات الجسيمة التي أُعتبرت جريمة حرب بموجب المادة (٨٥) من البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم ١٤٧/٣٦ بتاريخ ١٦/ديسمبر ١٩٨١ في الفقرة

استنكرت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي ما قامت به سلطات الاحتلال من أعمال بحق المسجد الأقصى المبارك، مطالبة المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان في العالم أجمع بالعمل الجاد والفاعل لتفعيل القرارات والاتفاقات والأعراف الدولية التي تنص على حماية المقدسات ودور العبادة والممتلكات الخاصة بها وعدم العبث بها أو تدنيسها أو الاعتداء عليها.

وأوضحت أن سعى السلطات إلى فرض السيطرة الكاملة على المسجد الأقصى المبارك وساحاته، وتكريس المظاهر اليهودية فيه بشكل ملفت للنظر مما يشير إلى فرض مخططات تشكل خطراً دائماً ومباشراً على المسجد الأقصى المبارك وساحاته وعلى الأماكن المقدسة حوله، مشيرة إلى أن ذلك ظهر جلياً قبل أيام من إغلاقها الكامل للمسجد الأقصى والانتشار المكثف للقوات الخاصة الصهيونية في ساحاته ومنعها دخول كافة المواطنين للصلاة بالمسجد الأقصى من كافة الأعمار، ومنعها أيضاً طلبة مدارس الأقصى الشرعية من الوصول إلى مقاعدهم الدراسية داخل الأقصى وعددهم يزيد عن ٥٠٠ طالبة في

النائب الشنطي تبحث ملف الشئون البرلمانية لدى الحكومة

وأكدت الشنطي على أهمية ملف الشئون البرلمانية في تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتطوير التعاون بينهما، والعمل على تسوية الملفات العالقة، وأكدت على أنها تسعى لإرساء مقومات علاقة تكاملية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

من جهته أشار المدهون إلى أن الأسباب الموجبة لهذا التكليف وجود العديد من الملفات المشتركة بين السلطتين

اجتمعت النائب الدكتورة جميلة الشنطي وزيرة شئون المرأة والمكلفة بمتابعة الشئون البرلمانية في المجلس التشريعي بإدارة المجلس التشريعي والدائرة القانونية فيه.

وحضر الاجتماع أمين المجلس التشريعي نافذ المدهون ومدير الدائرة القانونية أمجد الأغا في مقر المجلس وذلك بهدف مناقشة نظام المتابعة الشئون البرلمانية لدى الحكومة وآليات العمل المقترحة من الدائرة القانونية.

بهدف إدارة أزمة الوقود وتخفيف حدتها

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي

تجتمع مع أصحاب شركات البترول

الجهود من أجل إدارة أزمة نقص الوقود التي يعانها قطاع غزة والتخفيف من حدتها.

من جهتهم توجه أصحاب شركات البترول بالشكر لنواب التشريعي على سرعة الاستجابة لطلبهم بالاجتماع معهم، وأوضحوا أن سبب الاجتماع يأتي لمناقشة وجهات النظر المختلفة الرامية لمعالجة الأزمة بالإضافة لاطلاع أعضاء التشريعي على طبيعة الأزمة وأسبابها المتمثلة بقلّة كميات الوقود الواردة لقطاع غزة.

وأجمع المجتمعون على ضرورة التنسيق بين جميع الأطراف لضمان وصول كميات متساوية لكافة المحطات للتخفيف من مشكلة تكس المواطنين واصطفائهم أمام محطات معينة دون الأخرى، مع إعطاء

اجتمعت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي مع ممثلين عن أصحاب شركات البترول وذلك بناء على رغبتهم بهدف إطلاع اللجنة على آخر المستجدات فيما يتعلق بكميات الوقود الواردة لقطاع غزة والأشكاليات التي يعانها أصحاب الشركات. وحضر الاجتماع رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان وأعضاء اللجنة كلا من النواب يوسف الشرافي ومروان أبو راس وسالم سلامة وجمال نصار.

ورحب رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان بممثلي أصحاب شركات البترول في المجلس التشريعي، مؤكداً استعداد لجنته على تذليل كافة العقبات التي تعترض عمل شركات البترول، منوهاً إلى ضرورة تضافر

الأولويات للمستشفيات والقطاعات المهمة وشركة الكهرباء والمؤسسات الحيوية العاملة لخدمة المجتمع.

وفي نهاية الاجتماع اتفق الحضور على ضرورة عقد لقاء قريب يضم كل من أعضاء اللجنة الاقتصادية بالتشريعي وممثلين عن وزارة الاقتصاد ووزارة المالية ممثلة في الهيئة العامة للبترول والأمن الجمركي وبحضور أصحاب شركات البترول للوصول إلى حل من شأنه تخفيف الأزمة وإدارتها.

ووعد النائب عدوان أصحاب شركات البترول بدراسة مشكلاتهم ومتابعة الأمر مع الجهات المسؤولة وصولاً لوضع حد لمعاناتهم.



د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي في حوار مع (البرلمان):

أتابع مشاكل المواطنين وأقضي جزءاً من وقتي في تخفيف معاناتهم

العمل البرلماني يحتل أولوية اهتماماتي.. ولم يسمح لنا بممارسة مهامنا الطبيعية منذ انتخابنا

أمارس رياضة المشي باستمرار.. ولا أكاد أغيب عن مناسبة اجتماعية أيا كانت

إقصاء الإسلام عن الساحة يعني ضياع القضية الفلسطينية

نحن دعاة خير وقلبي مفتوح للجميع ولا أحجب نفسي عن أحد

نحن رواد سجون وندفع ضريبة دفاعنا عن ديننا وقضيتنا

د. عزيز دويك ليس شخصية سياسية أو رئيسا للسلطة التشريعية فحسب، بل هو -أيضا- مفكر إسلامي وشخصية أكاديمية لامعة ورجل اجتماعي بامتياز. (البرلمان) حاورت د. دويك حول العديد من القضايا الشخصية والسياسية والاجتماعية وطرحت عليه الأسئلة التالية:

رؤية د. عزيز دويك وانعكاسها عليه على المستوى النفسي؟

كما قلت نحن في مرحلة من مراحل الدفاع عن الدين، وهو يتعرض لهجمة شرسة من تحالف العلمانية والصهيونية والامبريالية وهو تحالف قوي، ونحن مكلفون بالدفاع عن هذا الدين ونعمل من أجل ذلك بكل جهدنا.

هل يشعر د. عزيز بالقلق على المشروع الوطني الفلسطيني والقضية بشكل عام في ظل الأحداث والتطورات المحيطة؟

قطعا لا أشعر بقلق بالغ على القضية لأنني أؤمن أنه إن أقصي الإسلام عن الساحة السياسية ضاعت القضية الفلسطينية.

ما هي الرسالة التي يوجهها د. عزيز دويك لكل من:

حركة حماس:

أقول بأن العمل للإسلام شرف عظيم وبقضي الاستعداد للتضحية والبذل والفداء في كل حين.

حركة فتح:

نسأل الله أن يبقى التيار الذي قدم وضحي هو التيار الأقوى الذي نريد له كل خير ونريد منه أن يبق محافظا على القضية وثوابتها.

الشعب الفلسطيني:

بخير لأن القضية الفلسطينية قضية ربانية ونحن بانتظار إنجاز وعد الله لعباده ونصره لأهل فلسطين في القضية الربانية.

الشعب المصري:

شعب عظيم وهم أهل الكنانة وهم إخواننا ودمنا من دمهم ونحن رأينا كم قدموا من أجل قضيتنا ولا زال على الشعب المصري الكثير من الفداء والثورة الفرنسية قدمت فيها ملايين التضحيات ومازال أمام الشعب مشوار طويل للدفاع عن دينه وأرضه وإسلامية انتماؤه.

الشعب السوري:

فرجه بإذن الله تعالى قريب، وكل طاغية إلى زوال والله تهدد فرعون بالأوتاد وكل فراغة الأرض إلى زوال.

جامعة الدول العربية:

كان هناك جامعة دول عربية واليوم هي في زاوية النسيان في عالم السياسة والشرعية.

الاحتلال الصهيوني:

الاحتلال يتغطرس وزواله قريب.

الولايات المتحدة:

ظالمة وتنتظر عقاب الله تعالى.

الأمم المتحدة:

مؤسسة تنطق باسم الكبار ولا تنطق باسم العدل والحق.

محكمة الجنايات الدولية:

عليها أن تعاقب كل من يعتدي على الشرعية والشرعية.

هل قام د. دويك بحكم موقعه المهم في النظام السياسي الفلسطيني ببناء ونسج علاقات مع الساسة والمسؤولين في الدول العربية والإسلامية والمحيط الإقليمي في إطار خدمة القضية والشعب الفلسطيني؟

قطعا العلاقة مستمرة وهناك تواصل لكنه في أدنى درجاته، ونحن دوما نحاول جاهدين للتواصل مع نظرائنا في العالم العربي والإسلامي ووضعهم في صور الأحداث والتطورات،

لكنك تعلم أننا ممنوعون من السفر ونحن لا نكاد نخرج من السجن حتى نعود إليه وبالتالي مثل هذه الظروف تلقي بظلالها على طبيعة العلاقات بيننا وبين الآخرين، ودعني أقول لك بصراحة أن البعض بمجرد الاتصال بنا تكال لهم التهم، ويدفعون ثمن تواصلهم واتصالهم بنا سواء كان ذلك الثمن سياسيا أو بالملاحقة الأمنية والملاحقة وهذا لا يشجع البعض على مواصلة الاتصال بنا.

اعتقل د. عزيز دويك في سجون الاحتلال عدة مرات.. ما موقع السجن والاعتقال في فهم د. عزيز من الناحية السياسية والأسرية والنفسية؟

السجن بالنسبة لنا محطة جهادية نمارس فيها دورنا ولكننا نفرح بالسجن لأمر واحد ووحيد وهو الأهم هو أن هذا الدين بحاجة إلى من يفتديه والعاملون في سبيل الله لا بد لهم من دفع ضريبة الانتماء لهذا الدين وهي فاتورة ندفعها ثمنا لمقعدنا في الجنة إن شاء الله، وبالتالي لا نبالي بكل ما نلقاه من معاناة في سبيل ربنا وحرية شعبنا.

هل يتسع وقت د. عزيز لممارسة الرياضة والترفيه أو متابعة الفضائيات والمطالعة أو القيام بهوايات أخرى؟

لا شك أن رياضة المشي مستمرة ونمارسها لأنها مهمة جدا، ومشاهدة التلفزة ومتابعة الأخبار العلمية تخرج من قاعدة من لا يهتم بأخبار المسلمين فليس منهم وفي العلاقات الاجتماعية والأسرة الكبيرة العلاقات قائمة ومستمرة، وأكاد لا أغيب عن مناسبة اجتماعية أيا كانت.

ما موقع الأحداث والتقلبات الكبرى التي جرت في الإقليم في سوريا ومصر وغيرها ضمن



د. عزيز دويك

وأجهزتها الأمنية؟

المشكلة دائما تتعلق فيمن يتصلون بنا لأنهم يدفعون ثمنا باهظا جراء محاولتهم الاتصال بنا والتواصل معنا، غير أننا نقوم بدورنا الذي نستطيع على الصعد كافة.

انتقل الدكتور عزيز دويك من الحقل الأكاديمي إلى العمل البرلماني ليدخله من أوسع أبوابه..

كيف تقيمون تجربتكم البرلمانية والخبرات المتصلة بها طيلة المرحلة الماضية؟

في الظروف الطبيعية يمكن للمرء أن يقيم أداءه البرلماني

أو أداء آخر يقوم به، لكننا لا نحيا ظروفا طبيعية، فنحن نعانى من إجراءات الاحتلال الذي استهدف النواب وزج بهم في السجون ليعزلهم عن محيطهم الانتخابي وجماهيرهم، بالإضافة لكوننا قد منعنا من دخول المجلس التشريعي لممارسة مهامنا البرلمانية وكل محاولتنا للعودة للعمل في المجلس التشريعي خلال المراحل السابقة كلها كانت تبوء بالفشل، ودائما الخطط تبني على الوضع الطبيعي ولا تبني على الاستثناءات، ونحن منذ أن انتخبنا فالاستثناء هو القاعدة والقاعدة هي الاستثناء.

تتهمك بعض أوساط في السلطة وفتح بالتشدد السياسي والتشدد في ممارسة العمل البرلماني، وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الأشهر الأولى من عمل المجلس الثاني كما يقولون.. ماذا تقولون في ذلك؟

أنا رجل أؤمن بوسطية الإسلام واعتداله وأن هذا الدين وسطي لا يدعو للتشدد في شيء، ولكن إن قصد بالتشدد هو الوقوف على ثوابتنا وديننا الحنيف والتزامنا بقواعد شرع الله فمرحبا بهذه التهمة لأنها رفعة لنا عند الله.

كيف تصف علاقتك الشخصية مع النواب الذين ينتمون لكتلة فتح واليسار؟

أنا قلبي مفتوح لكل الناس ولا أحجب نفسي عن احد ولا أقبل أن يحجبني احد ولكن في إطار محاولة الإقصاء للعاملين للإسلام تشعر أن هناك إشكاليات تنشأ بين الفينة والفينة لكن قلوبنا مفتوحة ونحن دعاة للخير وقد اثبتت العلمانية وكوارها أنها لا تملك التوازن في التعامل مع المتغيرات ولكنها إقصائية في توجهها ومنهجها وهي مغالية دائما في كل ما تتعامل به مع أبناء الشعب الفلسطيني، علاقتي على الصعيد الشخصي جيدة مع الجميع.

كيف يقضي د. عزيز وقته هذه الأيام؟

العمل اليومي بين الدوام في المكتب لمقابلة المراجعين واستقبال الحالات المختلفة للناس التي لها مشاكل، حيث أقضي بعضا من الوقت في حل إشكالات للمواطنين، أحيانا يكون بعضهم من أبناء غزة المقيمين في الضفة الغربية، وهذا جزء من واجبتنا تجاه أبناء شعبنا، وبطبيعة الحال لا بد من قراءة الإعلام والصحافة والاطلاع على الأخبار العالمية من خلال المواقع الالكترونية المختلفة ولا بد لي من نصيب في كتاب الله من مراجعات للقرآن الكريم ثم قراءة الكتب المختلفة والأبحاث العلمية المتنوعة.

في ظل إغلاق مقر المجلس التشريعي في وجهكم ووجه نواب كتلة التغيير والإصلاح منذ عدة سنوات.. هل هناك آلية معينة لإبقاء التواصل الخاص برئيس المجلس التشريعي مع الشأن البرلماني؟

الحقيقة أن التواصل إلى حد كبير محدود، لكن نحن نتواصل مع وفود برلمانية أوروبية تأتي لزيارتنا ونعقد لقاءات مع دبلوماسيين غربيين وشرقيين وغيرهم ونتواصل معهم باستمرار لاطلاعهم على آخر تطورات القضية الفلسطينية والشأن الداخلي الفلسطيني وخاصة فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية.

ألا يفكر د. عزيز دويك في منح الأولوية للجهد العلمي والعمل الأكاديمي خلال المرحلة القادمة أم أن د. عزيز سوف يستمر في ممارسة العمل السياسي بأشكاله المختلفة؟

كنت أتمنى لو صارت الديمقراطية على الطريق السليم وتطور العمل السياسي الفلسطيني بطريقة صحيحة لا مواربة فيها، حتى أنني كنت أفكر جديا بمنتهى الصراحة والصدق بترك المجلس التشريعي بعد أربع سنوات من انتخابنا فيما لو سمح لنا بأداء مهامنا، أما وقد تعنتت أطراف دولية ومحلية وإقليمية وحالت دون أدائها لمهامنا فمازال العمل التشريعي يأخذ الأولوية في مجال اهتمامي والعمل الأكاديمي يأخذ الدرجة الثانية وليس الأولى.

هل شكلت المرحلة الراهنة ومعطياتها المعروفة فرصة أمام د. عزيز دويك من أجل تعزيز تواصله العائلي والاجتماعي؟

منذ أن انتخبنا في المجلس التشريعي ونحن رواد سجون وندفع ضريبة إيماننا ودفاعنا عن هذا الدين العظيم وندفع ضريبة الدفاع عن شعبنا وقضيتنا، وبالتالي التواصل مع العائلة هو في أدنى درجاته بسبب الاحتلال وممارساته وديمومة التواصل مع السجون وليس الخروج منها ثم بسبب الانهماك في الشأن العام وهو مه اليومية.

هل يسمح لكم بالعمل المفتوح على الصعيد الاجتماعي أم أن الاتصال والانفتاح على الناس يلقي ملاحقة وتصديا من قبل السلطة

مع مدير عام الصيدلة في وزارة الصحة

لجنة التربية بالتشريعي تناقش الوضع الدوائي في قطاع غزة



وطالب النواب أبو مهدي ضرورة إخضاع كافة الأدوية الواردة لقطاع غزة سواء عبر المعابر أو الأنفاق للتحليل والتسجيل الدوائي للتأكد من مطابقتها للمواصفات، بالإضافة لتشديد المراقبة على تسعير الدواء. بدوره أكد أبو مهدي على وجود رقابة دوائية لدى إدارته غير أنه يسعى للمزيد، مشدداً على أن الأدوية المرسلة لقطاع غزة من وزارة الصحة في الضفة لا تخضع للفحص والتحليل الدوائي نظراً لكونها مرسلة من وزارة الصحة في رام الله.

من جهتهم أكد النواب استعداد لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي للتواصل مع كافة الجهات الرسمية لتذليل العقبات التي قد تعترض عمل الإدارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة بغية تخفيف معاناة المرضى.

اجتمعت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي مع مدير عام الصيدلة بوزارة الصحة د. أشرف أبو مهدي واستمعت منه إلى آخر المستجدات حول الوضع الدوائي في مستودعات وزارة الصحة.

وحضر الاجتماع كلا من النواب خميس النجار مسئول الملف الصحي وسالم سلامة وعاطف عدوان ويوسف الشرافي ومحمد شهاب.

واستمع النواب لشرح مفصل من أبو مهدي حول تطورات ومستجدات الوضع الدوائي في مستودعات وزارة الصحة، موضحاً بأن العديد من الأصناف الدوائية قد نفذت أو اقتربت على النفاد.

وشدد أبو مهدي على أن ادارته تبذل أقصى الجهود من أجل توفير أصناف الدواء المفقودة للتخفيف من معاناة المواطنين المرضى.

لمناقشة شكاوى التجار حول إدخال وتوزيع الوقود

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزارة المالية والهيئة العامة للبترول



عملية التوزيع منها دوام عمل شركة توليد الكهرباء وتوفير الوقود للجهات الخدمائية والقطاعات المهمة كالمستشفيات والمخابز إضافة إلى باصات النقل العام. بدوره قدم كلا من رئيس هيئة البترول ووكيل وزارة المالية شرحاً وافياً عن أزمة الوقود وكيفية الاشراف على إدارتها والتخفيف من حدتها خدمة للمواطن الفلسطيني.

وأكد النائب عدوان على أنه تم تبني آلية جديدة لتوزيع البترول تعتمد على بطاقات يستطيع من خلالها السائق تعبئة حصته من الوقود بسهولة من أماكن معروفة وبأوقات محددة، مضيفاً: "لقد اطمأنت اللجنة على أوضاع المخزون النفطي وكذلك عملية استيراد البترول من الاحتلال الإسرائيلي وقد تحسنت على إجابات في جميع القضايا التي طرحها التجار في لقائهم السابق مع اللجنة".

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع لكل من الوكيل المساعد لوزارة المالية الفلسطينية محمد جاد الله ورئيس هيئة البترول ناصر مهنا، بحضور رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان وكل من أعضاء اللجنة النائب سالم سلامة، النائب يوسف الشرافي، النائب جمال نصار.

كما حضر اللقاء عدد من النواب منهم النائب يونس أبو دقة، النائب مروان أبو راس، والنائب فرج الغول.

وأوضح النائب عدوان أن جلسة الاستماع عقدت بناء على شكاوى تقدم بها عدد من التجار الذين يعملون في مجال البترول ومشتقاته حول عمليات إدخال وتوزيع الوقود. وبين النائب عدوان أن الحكومة تدير قضية توزيع مشتقات البترول بناء على توجيه خلية الأزمة التي شكلتها خصيصاً لهذا الأمر الطارئ، حيث تم مراعاة عدد من المعايير خلال

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير التعليم



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي برئاسة النائب عبد الرحمن الجمل جلسة استماع لوزير التعليم الدكتور أسامة المزيني، وذلك لمناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارة حول عام التعليم وبعض الإدارات العامة بوزارة التعليم، بالإضافة لتقرير ديوان الرقابة حول أعمال الإدارة العامة للشئون المالية، ومناقشة آخر المستجدات.

وحضر الجلسة أعضاء لجنة التربية النواب خميس النجار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، يونس أبو دقة، يحيى العبادسة، محمد شهاب، وهدي نعيم.

ورحب النائب الجمل بالوزير المزيني في المجلس التشريعي، حيث طرح جدول الأعمال الخاص بالاجتماع، وأفسح المجال للوزير لاطلاع لجنة التربية على أعمال الوزارة واستعداداتها والجهود التي بذلتها الوزارة بمناسبة العام الدراسي الجديد.

وقال وزير التعليم أسامة المزيني: "بدأنا هذا العام مبكراً في العام الدراسي حتى لا تصطدم امتحانات الثانوية العامة القادمة بشهر رمضان المبارك، وعملنا على تطوير برنامج الفتوة، حيث أدخلناه ضمن الشهادة المدرسية، وتم تخصيص حصة خاصة للبرنامج اسبوعياً بخلاف حصة الرياضة، وجاري العمل على دراسة مناهج خاص بالفتوة وتطويره".

وأضاف الوزير: "يشهد العام الحالي تغيير جذري لمنهج التربية الوطنية لصفوف الثامن والتاسع والعاشر، اشتمل على تاريخ وجغرافية فلسطين

بالتوافق مرة أخرى حول هذا الموضوع".

وحول تقرير الرقابة المالية والإدارية أكد الوزير أنهم سيعملون على أخذ توصيات التقرير بعين الاعتبار، مشدداً على أن بعض تلك التوصيات غير صحيحة وليست في محلها، وأرجع المزيني هذا الأمر إلى عدم اضطلاع ديوان الرقابة على طبيعة عمل وزارة التربية والتعليم بشكل دقيق.

من جهته قال النائب يحيى العبادسة: "هناك مشكلات نتجت عن تطبيق قرار تأنيث المدارس، وقُدِّمَت إلينا بعض الشكاوى من مدينة خانيونس وغيرها، حيث أفادوا بحدوث إرباك كبير في العملية الدراسية"، متسائلاً: "ماذا فعلت الوزارة؟".

بدوره أشار الوزير المزيني إلى أن قرار تأنيث المدارس الثانوية للمعلمين والمعلمات تم تطبيقه في ٤٣ مدرسة خاصة، وهناك ٦ مدارس لا زال العمل جاري فيها، أما المدارس الحكومية فالفصل واقع فيها، وقال: "كان يوجد ٢١٠ معلم وإداري ذكور في مدارس الإناث، وحالياً تم نقل الجميع، إلا أن هناك حالات سوف نقوم بدراستها، ويمكن إعطاء استثناءات".

وناقش النواب بعض القضايا الأخرى الخاصة بوزارة التعليم مثل هيئة الاعتماد والجودة وموضوع التكاليف الداخلية التي يقوم بها الوزير، بالإضافة إلى قضية المنح الدراسية الخارجية والمعايير التي تضعها الوزارة لحصول الطلاب عليها، مؤكداً على وجوب تكافؤ الفرص أمام كافة المتقدمين ممن تنطبق عليه الشروط الأمر الذي أكدته الوزير بشدة.

اعتمادها بشكل نهائي وذلك بعد خوض العديد من ورش العمل بشأنها، ومن المتوقع أن يتم إطلاقها آخر الشهر الجاري.

وبالنسبة لإلغاء بعض المباحث قال وزير التعليم أنه تم التواصل مع الوزارة من رام الله بخصوص حذف بعض المواد المساندة، وقال: "درسنا الاقتراح ووافقنا عليه لما فيه من تخفيف عن الطالب، إلا أن رئيس وزراء حكومة رام الله عاد ورفض الأمر، وحالياً نقوم

التاريخية كاملة، بالإضافة لتاريخ الفصائل وشهداء فلسطين، وتم إضافة مبحث جديد وهو "مهارات الحياة وحقوق الإنسان" لصفوف السابع والثامن والتاسع والعاشر كعينة اختيارية لبعض الطلاب، منوهاً لأنها حالياً عبارة عن نسخة تجريبية، ويتم تطبيقها على مدرستين من كل مديرية".

وأكد الوزير على انطلاق الخطة الاستراتيجية الخمسية، حيث تم إنجازها، وجاري العمل حالياً على



وعد بالعمل على تسريع الاجراءات القانونية بحق المتهمين والجناة

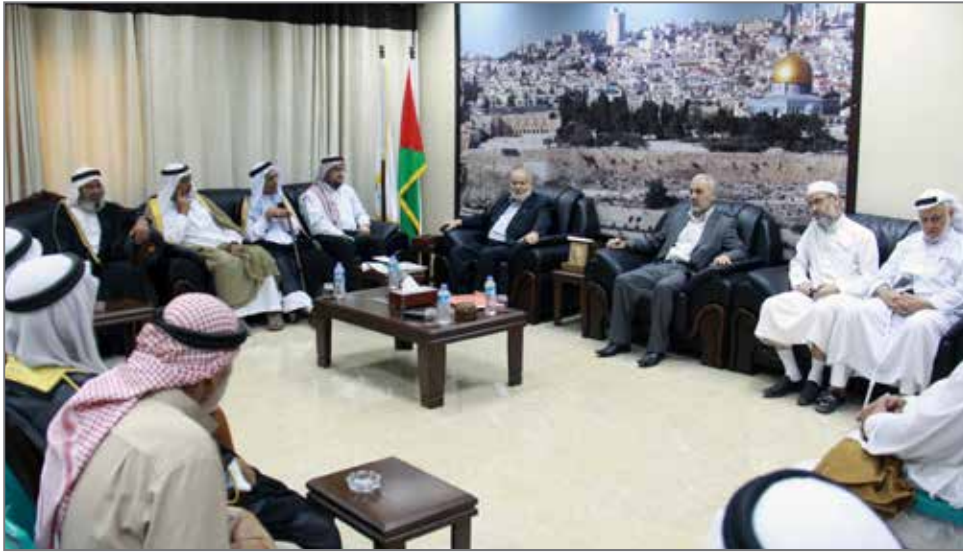
د. بحر يستقبل ممثلين عن عائلة الصراف المغدور "شراب" ووجهاء من محافظة خان يونس

عادات وتقليد ديننا وعادات شعبنا". من ناحيته شدد النائب عبد الرحمن الجمل على الحدود في الاسلام إنما هي زواجر وجوابر، موضحاً أنها زواجر لمن تسول له نفسه أن يعتدي على الآخرين وجوابر من ناحية أهل القتل أو المغدور لأنه ذوي الفقيذ دوماً يملأ الغيظ قلوبهم عادة وبالقصاص يزول الألم وتهدأ النفوس، مشدداً على أن القضايا التي تمس أمن المواطن وحياته لا تهاون فيها مؤكداً على استقلالية القضاء وكفاءة رجالاته.

بدوره هم شكر الوجيهاء للمجلس التشريعي استقباليهم مطالبين بتفحص الدوافع الكامنة وراء حالات القتل المتكررة والاهتمام بحلها وإيجاد الحلول المناسبة والعاجلة لها، مشددين على ضرورة تشديد العقوبات وتغليظها بحق من تسول له نفسه العبث بأمن المواطن الفلسطيني.

وأوصى الوجيهاء عائلة شراب باستمرار المحافظة على ضبط النفس والاقتصر على المطالبة بإعدام القتلة فقط دون التعرض لذويهم.

وفي نهاية اللقاء توجه بحر بالشكر للوجيهاء على جهودهم في الإصلاح ذات البين وإرساء معاني الصلح والاستقرار المجتمعي بين المواطنين، مؤكداً سعي المجلس التشريعي لتنقية المجتمع من الشوائب والشواذ من الجناة العابثين بأمن المجتمع، منوهاً للتحرك السريع لرجال الشرطة والمباحث فور وقوع الجريمة بهدف الوصول للجنة القتل وتقديمهم للقضاء العادل.



بدوره قال النائب سالم سلامة أن اشتراك أكثر من شخص في جريمة واحدة ليس مدعاة لتخفيف الأحكام بحق الجناة والقتلة، مؤكداً على ضرورة تنفيذ شرع الله بحق كل من شارك بالقتل أو اشترك بالجريمة، مشدداً على أنها جريمة مركبة حيث الجناة قاموا بقتل الصراف المغدور ثم قتلوه بدم بارد، وقال: "إنها جريمة نكراء على اعتبار أنها جاءت مع سبق الاسرار والترصد ولم تراعي

الفلسطيني، مؤكداً ثقته بنزاهة رجالات القضاء والقضاة، مشدداً على أن قضايا القتل تؤرق النواب والمسئولين ويؤثر على الاستقرار، مؤكداً بأن لجنته تتابع كافة القضايا بالبالغ الاهتمام وتتواصل مع كافة الجهات التنفيذية والمؤسسات القضائية بشكل دائم لتسريع الاجراءات وانجاز القضايا بوقت معقول دون تسويق أو ابطاء.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أمس في مقر المجلس بغزة وفداً من وجهاء محافظة خان يونس وممثلين عن عائلة الصراف المغدور أمين شراب، بحضور النواب فرج الغول وسالم سلامة وعبد الرحمن الجمل.

واستمع بحر لمطالب للوجيهاء وعائلة الصراف المغدور الذين طالبوا بتسريع وتيرة الاجراءات القانونية بحق القتلة والجناة ليتم القصاص بالسرعة الممكنة، حيث أكد د. حمودة شراب شقيق المغدور على ضرورة القصاص من الجناة وتطبيق شرع الله ليسود الأمن والأمان في أوساط المجتمع الفلسطيني، مشدداً على أن عائلته ما زالت تتمتع بأقصى حالات ضبط النفس رغم الألم الذي يعتصر قلوب أبنائها.

بدوره رحب بحر بوفد عائلة شراب ووجيهاء وأعيان محافظة خان يونس، وأشاد بالعائلة وبالمستوى الوعي والحكمة التي تمتعوا بها، مؤكداً بأن جريمة قتل ابنهم الصراف أمين شراب أصابت كل فلسطيني حر بالألم الشديد.

وشدد بحر على موقف المجلس التشريعي تجاه قضايا القتل وخاصة تلك التي تثير الرأي العام والقاضي بتعجيل إجراءات القضاء بهذا الخصوص حتى يتسنى تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المختصة بالسرعة الممكنة مراعاة لشعور ونفسيات أهالي المغدورين.

من ناحيته نوه النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي لاستقلالية القضاء

دعوة مشبوهة تستهدف تشديد الحصار على قطاع غزة

النائب الغول يدين تصريحات السفير الفراحول معبر رفح ويدعو لمحاكمته أمام المحاكم الفلسطينية

عدم الانزلاق لمثل هذه الدعوات الباطلة والتي تستهدف السيادة المصرية والفلسطينية على حد سواء.

وطالب النائب الغول العمل على محاكمة السفير بركات الفراحول أمام المحاكم الفلسطينية على هذه التصريحات في هذا الوقت بالذات والتصريحات الأخرى المشبوهة والتحريض العلني والتزييف للمعلومات وقلب الحقائق التي مارسها من خلال موقعه في السفارة للأمن والإعلام المصري، والتي يستغلها الفراحول لتسويه صورة المقاومة وقطاع غزة والمقاومة على وجه الخصوص والتأمر عليهما لقتل أبناء القطاع والتضييق عليه وتشديد الحصار البغيض، وحمله المسؤولية الكاملة على أي نتائج تنجم من وراء هذه التصريحات المشبوهة بإغلاق معبر رفح.

الفلسطيني وفقاً للقانون الدولي الإنساني وأن حقوق الإنسان وحق التنقل وتسليم مسئولية المعبر من حكومة شرعية منتخبة للاشرعية الرئيس منتهي الولاية.

وتابع: "جاءت هذه التصريحات خدمة مجانية للاحتلال الصهيوني المستفيد الوحيد من هذه التصريحات والتي تعمل على نسف المصالحة الفلسطينية وما تم الاتفاق عليه في القاهرة وانقلاب على السيادة المصرية الفلسطينية".

وطالب النائب الغول الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه والحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي والفصائل الفلسطينية بفضح هذه المؤامرة الدنيئة والعمل على مقاومتها كما يقاوم الاحتلال الصهيوني البغيض.

وناشد النائب الغول الأخوة المصريين



عدوى تسليم المقاومين للاحتلال عبر التنسيق الأمني البغيض.

واعتبر النائب الغول أن هذه التصريحات تتناقض وأبسط حقوق الشعب

المعبر الوحيد للقطاع الذي يعمل منذ سنوات خارج سيطرة الاحتلال وتحت السيادة الفلسطينية المصرية الخالصة، والذي تحقق بفضل الله أولاً وأخيراً ثم بفضل دماء شهداء فلسطين والمقاومة الباسلة التي أجبرت الاحتلال الانسحاب من قطاع غزة.

وأكد النائب الغول أن تصريحات الفراحول هي تصريحات مشبوهة تستهدف خنق المقاومة الفلسطينية وتسليمها للاحتلال الصهيوني من خلال دعوته لتسليم المعبر المستقل السيادي الوحيد للقطاع وليكون تحت رقابة صهيونية بموجب الاتفاق المشبوه (اتفاق دحلان/ الاحتلال ٢٠٠٥م) المنتهي قانوناً ودستوراً ووطنياً وسياسياً منذ منتصف ٢٠٠٦م والوجود الشكلي لحرس الرئيس منتهي الولاية والمنسق أمنياً لنقل

أدان النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني تصريحات السفير بركات الفراحول فاقد الشرعية المعين من قبل رئيس منتهي الولاية وفاقد الشرعية سفيراً لفلسطين في مصر والمنادية لعدم فتح معبر رفح إلا بعد عودة الشرعية، مؤكداً أن فاقد الشرعية آخر من يتكلم عن الشرعية، فالحكومة والتشريعي هما الشرعيان وجاء بالانتخابات النزيهة عام ٢٠٠٦ والتي شهد لها العالم.

واعتبر النائب الغول تصريحات الفراحول لغلق معبر رفح مؤامرة على الشعب الفلسطيني بأكمله وعلى قطاع غزة على وجه الخصوص، وهي دعوة مشبوهة تستهدف تشديد الحصار على قطاع غزة وخنق أهله وهي انقلاب واضح على الحكومة الفلسطينية الشرعية وإغلاق

لجنة القدس تحذر من الوضع الخطير في القدس

بدوره أشار النائب خميس النجار إلى أن العمل في الموقع الإلكتروني الخاص بمدينة القدس والمسجد الأقصى في طور الانتهاء، وأكد أن الأيام القليلة القادمة سوف تشهد الانطلاقة الفعلية للموقع، والذي سيكون مرجعية حقيقية لكل ما يتعرض له المسجد الأقصى ومدينة القدس.

وفي نهاية الاجتماع دعت اللجنة أهل القدس والداخل الفلسطيني للتواجد الدائم في المسجد الأقصى من أجل الدفاع عنه وإحياء المخططات الصهيونية الرامية لتفريغها من المصلين المسلمين وخلق وجود دائم للمستوطنين اليهود فيه، كما دعت الفصائل والقوى الفلسطينية للعمل الجاد والفعال للقدس قبل ضياعها وتهويد سكانها ومعالمها.

المستوطنين والجنود باقتحام مسجد الأقصى المبارك». كما تطرق النائب أبو حلبية للانتهاكات الأخرى المتمثلة في الاعتداءات اليومية على الأحياء المقدسية وبناء وحدات سكنية جديدة والاعتقالات اليومية في جميع أحياء القدس، مؤكداً على وجوب تفعيل الجمهور الفلسطيني للمشاركة في الفعاليات الجماهيرية ضد الممارسات الصهيونية وفضحهم في المحافل الدولية.

من جانبه طالب رئيس اللجنة النائب إبراهيم أبو سالم بالعمل على ضرورة تطوير مرافق المسجد الأقصى المبارك للتوائم وفق احتياجات المصلين، وأيضاً ضرورة دعم الأسرى المقدسيين وتقديم برامج تدعيم وتعزيز صمود أهلنا المقدسيين.

القدس والمسجد الأقصى، وتطرق إلى أخطر المواضيع الحالية التي تعيشها المدينة المقدسة، وأهمها التنفيذ الفعلي للمخطط الصهيونية للتقسيم المكاني بين اليهود والمسلمين للمسجد الأقصى المبارك.

أكد أبو حلبية: «أنه وبعد أن استكمل الصهاينة التقسيم الزمني للمسجد لأقصى، وذلك من خلال الاقتحامات المتكررة والاعتداءات اليومية، يرغبون بالتقسيم المكاني أيضاً وفرض سياسة الأمر الواقع والسيطرة على المصلين الستة بالمسجد الأقصى المبارك، ويظهر ذلك من خلال التهيئة الاجتماعية من خلال الدعوة للمشاركة لجميع أفراد العائلة والطلاب والجنود والحاخامات والسباح الصهاينة بعد أن كان يقتصر فقط على

حذرت لجنة القدس في المجلس التشريعي من الانتهاكات المتكررة للمستوطنين الصهاينة بحماية جيش الاحتلال الصهيوني للمسجد الأقصى في القدس، والاعتداءات غير المسبوقة بحق المصلين والمرابطين في المسجد الأقصى، جاء ذلك خلال الاجتماع الدوري للجنة القدس بالتشريعي بحضور مقرر اللجنة النائب يوسف أبو حلبية والنائب خميس النجار، ومشاركة رئيس اللجنة من القدس المحتلة النائب إبراهيم أبو سالم.

وناقشت اللجنة الوضع الراهن في مدينة القدس المحتلة، حيث قدم مقرر لجنة القدس النائب أحمد أبو حلبية شرحاً مفصلاً عن الوضع الراهن في مدينة

إضاءات قانونية

الامتداد القانوني لعقد الإيجار وفقا لقانون إيجار العقارات الجديد رقم (5) لسنة 2013م



أ. عمار ياسر نجم
رئيس قسم الاستشارات القانونية والعقود

يأتي قانون إيجار العقارات رقم (5) لسنة ٢٠١٣ بعد ما يزيد على سبعين عاما ، كادت خلالها أن تغل يد المالك عن عقاره المؤجر في حالات وقد غلت فعليا في كثير من الحالات الأخرى ، الأمر الذي يعتبر شكلا من أشكال انتزاع حق من حقوق المالك الأصلية التي منحت إياها كافة القوانين والشرائع وعلى رأسها أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، هذا الحق هو حق الملكية والذي يمنح صاحبه حرية مطلقة في التصرف والانتفاع والاستغلال بعقاره ، بيد أن هذا الحق لم يكن يتفق ومشاريع الانتداب البريطاني التي كانت ترسخ مبدأ نزع الملكية من المواطنين أصحاب الأرض وتمكين الغرباء عن هذا الوطن من وضع يدهم على أملاك المواطنين فكان أول إرهاباتها صدور قانون الإيجار الصادر في عهد الانتداب البريطاني التي تضمنت مصادره قيودا على المؤجر لمصلحة المستأجر وهي قيود تهدف إلى إعطاء المستأجر الحق في البقاء في العقار المؤجر بعد انتهاء مدة الإيجار طالما بقي المستأجر مستمرا في دفع الأجرة حتى لو استمر الأمر لسنوات طوال بحيث يصبح بدل الإيجار لا يساوي شيئا مع مرور السنين وغلاء المعيشة ولا تسمح هذه القيود للمؤجر إخلاء العقار المؤجر إلا في حالات مقيدة في أضيق نطاق يصعب تحقيقها في الواقع العملي.

ان قانون إيجار العقارات رقم (5) لسنة ٢٠١٣ يأتي كمنقولة نوعية من نظام يهدف إلى حماية المستأجر إلى نظام يوازن بين إرادتي المؤجر والمستأجر ، هذا الانتقال بين النظامين استدعى من المشرع تنظيم المرحلة الانتقالية حفاظا على استقرار المعاملات وأعطى المشرع الأطراف مهلة منصفة لتسوية أوضاعهم القانونية بما يتناسب والقانون الجديد ، حيث تناولت المادة (٨) من قانون إيجار العقارات الجديد تنظيم هذه المرحلة من خلال النص على امتداد عقود الإيجار التي كانت خاضعة لأحكام قوانين الإيجار السابقة على نفاذ هذا القانون مدة خمس سنوات بالنسبة للعقارات التجارية وثلاث سنوات بالنسبة لدور السكن ما لم يتفق الطرفان على مدة أطول أو رغب المستأجر في الإخلاء بشرط ان يكون المستأجر شاغلا للعقار ، ومعنى ذلك أن جميع عقود الإيجار المحررة وفقا لأحكام القوانين السابقة على صدور هذا القانون والتي تتضمن حكم الامتداد القانوني (التجديد التلقائي) تظل ممتدة قانونا وسارية وفقا للقانون الجديد ، إلا أن هذا السريان والامتداد ليس مطلق بل مقيد بان يكون العقار المأجور مستفيدا من الحماية المنصوص عليها في القوانين السابقة على صدور هذا القانون من ناحية ، فعلى سبيل المثال لا يسري حكم الامتداد الوارد في هذا القانون الجديد على أراضي الفضاء والفنادق والعقارات التجارية الكائنة في منطقة شمال قطاع غزة ومعسكرات وسط القطاع لعدم استفادة هذه العقارات من الحماية المنصوص عليها في القوانين السابقة على هذا القانون ، ومن ناحية أخرى فإنه يجب ان لا تكون مدة عقد الإيجار -المتفق عليها في عقد الإيجار المبرم في ظل القوانين السابقة على صدور هذا القانون- تزيد عن المدد المذكورة في هذا القانون اذ في هذه الحالة تسري المدة المتفق عليها ، كما انه يتوجب أيضا لكي يستفيد المستأجر من هذه الرخصة ان يكون شاغلا للعقار ، والجدير ذكره ان حكم الامتداد هذا مقرر لمصلحة المستأجر وبالتالي إذا ما رغب المستأجر في ترك المأجور خلال مدة الامتداد فلن يكون حكم الامتداد الوارد في هذا النص مانعا لذلك.

يحقق حكم الامتداد الوارد في قانون إيجار العقارات الجديد أهدافا عديدة أهمها حماية المستأجر من ردة فعل المؤجر السريعة التي قد تنتج عن تطبيق أحكام هذا القانون والمتمثلة في إخلاء المستأجر من المأجور وبالتالي الحيولة دون إرباك العلاقات الإيجارية وما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية على المستأجر خصوصا ان القانون يهدف إلى تحقيق التوازن في العلاقة الإيجارية فيما بين المؤجر والمستأجر على أساس أن العقد شريعة المتعاقدين ، يهدف أيضا إلى إنهاء الامتداد القانوني (التجديد التلقائي) لكافة العقود القديمة بانتهاء المدد المنصوص عليها في هذا القانون.

وعن مدى جواز زيادة قيمة الإيجار خلال مدة الامتداد المنصوص عليها في هذا القانون فقد نصت الفقرة الرابعة من المادة (٨) على ان زيادة الأجرة خلال هذه المدة يكون مقيدا بالضوابط والمدد والنسب أو القيم الصادر بها قرار من مجلس الوزراء ، ويهدف ذلك إلى عدم حصول ارتفاع مفاجئ في بدل الإيجار بالنسبة للعقارات التي كانت خاضعة لأحكام الامتداد القانوني، وللوصول تدريجيا إلى نقطة زمنية تقترب الأجور فيها من أجرة المثل في العلاقات الإيجارية الخاضعة لحماية المستأجر.

ومن المهم ذكره أن هذا الامتداد لا يخول المستأجر بأي حال من الأحوال أن يمتنع عن تنفيذ التزاماته خلال فترة سريان مدة الامتداد كالتخلف عن دفع الأجرة أو غيرها من الأسباب الموجبة للإخلاء.

خلاصة القول: حكم الامتداد الوارد في هذا القانون جاء لينظم المرحلة الانتقالية التي يتم الانتقال بموجبها من قانون وضع لحماية المستأجر إلى قانون يواز بين إرادتي كل من المؤجر والمستأجر ليحقق بالدرجة الأولى انتقالا سلسا يمنع وقوع أية آثار سلبية بحق أي من أطراف العلاقة التجارية .

أوصتا بإنضاج مشروع القانون عبر سلسلة من الاستشارات وورش العمل

لجنتا الداخلية والأمن والقانونية بالتشريعي تناقشان مشروع قانون الشرطة



دعم وتطوير مسار المصالحة الفلسطينية في قطاع الأمن، وبإشراف مركز مسارات. وتابع: "تم الاستئناس عند صياغة مواد مشروع القانون بالدراسة المقارنة لقوانين الشرطة في البلاد العربية التي أعدتها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وكذلك قواعد السلوك الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب، والمعايير الدولية الفضلى لعمل الشرطة، وتم أخذ ما ينسجم مع روح ونصوص القانون الأساسي وقانون الخدمة في قوى الأمن وما يتناسب مع واقعنا الفلسطيني".

وأوصى المجتمعون بعقد ورش عمل تستضيف ممثلين عن وزارة الداخلية وقيادات الشرطة لاسيما المختصين والمكلفين بقوى الأمن والشرطة الفلسطينية، لمناقشة مشروع القانون المقرر بالمناقشة العامة والعمل على تجهيزه بالمشاورات لإعداده وتقديمه للمجلس التشريعي لقراءته بالقراءة الأولى. واتفقت اللجنتان في نهاية الاجتماع على إحالة القانون المقترح إلى لجنة صياغة التشريعات في المجلس التشريعي لدراسة البيئة القانونية المحلية، وتجنب وقوع تعارض بين أحكام مشروع القانون المقترح مع قانون الخدمة في قوى الأمن لعام ٢٠٠٥.

وأشار الأشقر إلى أن قانون الشرطة يهدف إلى تعزيز شفافية القواعد المنظمة لعمل الشرطة عبر إطار قانوني معن للجمهور، وبيان اختصاصات الشرطة، بحيث لا تتداخل مع مهام قوى أمنية قائمة، وكذلك هيكلية الشرطة الفلسطينية.

وبحسب أمجد الأغا مدير الدائرة القانونية في المجلس التشريعي فإن إيجاد قانون للشرطة يُعدّ حجرا أساسيا في إطار عملية إعادة بناء وتوحيد وهيكلية جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة والقطاع في إطار عملية الإصلاح المطلوبة للمؤسسة الأمنية، تبدأ باستقامة الإطار القانوني، وصولا إلى عملية الدمج الفعلي لجهاز الشرطة، والتي يمكن اعتبارها نقطة البداية لعملية إعادة البناء وهيكلية وتوحيد الأجهزة الأمنية.

وأكد أن مشروع القانون يتوافق نصا وروحا مع ما تمّ التوافق عليه في اتفاقية المصالحة الموقع عليها في الرابع من أيار/ مايو ٢٠١١ بالعاصمة المصرية "القاهرة" من قبل الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها حركتي فتح وحماة برعاية جمهورية مصر العربية. وأوضح الأغا أنه قد تمّ إعداد مسودة مشروع القانون من قبل لجنة الخبراء، وبناءً عليه تمّ اعتماد مشروع القانون من قبل مجموعة

اجتمعت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي مع اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي أول أمس لمناقشة مشروع قانون الشرطة المقترح من لجنة الداخلية والأمن، بحضور رئيسي اللجنتين النائب م. إسماعيل الأشقر للداخلية والنائب المستشار محمد فرج الغول للقانونية، وبحضور النواب الأعضاء من اللجنتين.

واستعرضت اللجنتان بحضور الدائرة القانونية في المجلس التشريعي نماذج من تشريعات الشرطة في القوانين المقارنة، وأوصتا بسن قانون شرطة يراعي خصوصية الواقع الفلسطيني باعتبار جهاز الشرطة قوة مدنية نظامية، وتخصيص أحكام تنظم الشؤون التفصيلية لقوات الشرطة.

وأوضح رئيس لجنة الداخلية والأمن النائب م. إسماعيل الأشقر "أن إقرار هذا القانون سوف يساهم في وضع الأسس الصحيحة لبناء وتنظيم وإدارة مؤسسة سيادية هامة في الدولة لتكون قادرة على المحافظة على الأمن العام والنظام العام، وتحقيق الاستقرار، وفرض سيادة القانون، وصيانة حقوق المواطنين، وخلق الأجواء الأمنية المناسبة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي".

د. بحر: على السلطة إيقاف المفاوضات العنيفة فوراً.. وإجراءات الاحتلال باطلة



وطالب بحر السلطة بوقف فوري للمفاوضات التي وصفها بالعنيفة، معتبرا إياها مضیعة للوقت وتوفر الغطاء للاحتلال الصهيوني لممارسة مزيدا من النشاط الاستيطاني في الضفة الفلسطينية.

وللمرابطين في المسجد الأقصى وليشيخ الأقصى رائد صلاح، مبرقا بالتحية للمقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وفي خليل الرحمن التي تمكنت من قصص جندي صهيوني مقتتب مؤخرا.

حذر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي من مخططات الاحتلال الرامية لتقسيم المسجد الأقصى وتزوير التاريخ من خلال طمس المعالم الإسلامية، جاء ذلك خلال كلمة له القاها أثناء مشاركته في الوقفة التضامنية لنصرة القدس والأقصى التي نظمتها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في ساحة الجندي المجهول بمدينة غزة بمشاركة العديد من نواب المجلس التشريعي. وأكد بحر أن اقتحامات غلاة الصهاينة للمسجد الأقصى أثناء الأعياد الصهيونية مصحوبة بمحاولات لشرعنتها من جانب الكنيسة الصهيوني ومدعومة رسميا من حكومة الاحتلال، مشددا على بطلان الإجراءات الرامية لتهويد المدينة المقدسة، مضيفا بأن شعبنا الفلسطيني سيدافع عن الأقصى بكل قوته. ووجه بحر التحية الحارة لأهالي القدس

آفاق آفاق



في الناس والسياسة

مؤمن بسيسو

الحصار، السياسة، الأوضاع، الهوى، مفردات عميقة تهيمن على تفاصيل حياتنا من الألف إلى الياء.

(١)
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل قسوة الحصار تتأزم باطراد داخل قطاع غزة.. وستشتد تأزمها، وفقا لسيرورة الأحداث، خلال الفترة القريبة المقبلة..

الخيارات المطروحة (خياران لا ثالث لهما):
- خيار الاستمرار في الوضع الراهن دون بدائل واقعية في مواجهة الحصار.. ومآلاته كارثية..
- أو خيار التوافق الوطني، ولو في حده الأدنى.. ويكفل الخروج، بشكل أو بآخر، من المأزق الوطني بأقل الخسائر الممكنة..

إعمال فقهي: الأولويات والموازنات، والدراسة المتعمقة للأوضاع الحالية، وتلمس أنجع السبل لتحقيق المصالح العليا لشعبنا ووطننا وقضيتنا ومشروع التحرر الوطني الفلسطيني في ظل الظروف والمعطيات الحالية.. كل ذلك يقود، بشكل طبيعي، إلى الانحياز للخيار الثاني (خيار التوافق الوطني)..

الكلام في المناكفات الفصائلية والعصبيات والمصالح والأجندات الحزبية الخاصة كثير ويطول.. لكن الحسابات والاعتبارات المصلحية لشعبنا وقضيتنا يجب أن تلو على كل المصالح والاعتبارات..

(٢)
السياسة فن الممكن..

- للسياسة أصولها ودروبها وفنونها.
- النجاح في السياسة يستلزم إعدادا سليما ورؤية دقيقة وممارسة صحيحة..

- أحد أبعاد العمل السياسي الناجز التفريق بين الاستراتيجية والتكتيك، وبين الثوابت والمتغيرات..

- حسن اختيار وتوظيف التوقيت السليم يشكل أحد أهم أركان ومقومات العمل السياسي الناجح..

- العمل السياسي، الذي لا يستند إلى أرضية دعم اقتصادي واجتماعي، مثلوم ومرتبك وغير ذي فاعلية..

- الإعداد والأخذ بالأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية شروط واجبة لتجاوز المنعطفات وتحقيق الأهداف..

- أخذ العبرة والتعلم من أخطاء وتجارب الآخرين ركيزة أساسية لتقويم الحال والمسار..

- مواجهة المحن والشدائد تحتاج إلى حكمة عميقة ومرونة شديدة كما عزم فتى وإرادة صلبة لا تلين.. وإحناء الرأس قليلا ريثما تمر العاصفة ذكاء وحكمة وليس جبنا أو ضعفا..

دون ذلك الفشل المحتم..
فأله لا يحابي أحدا مهما كان.. وصديق حين قال «وأعدوا»..

(٣)
أسعد السعداء..

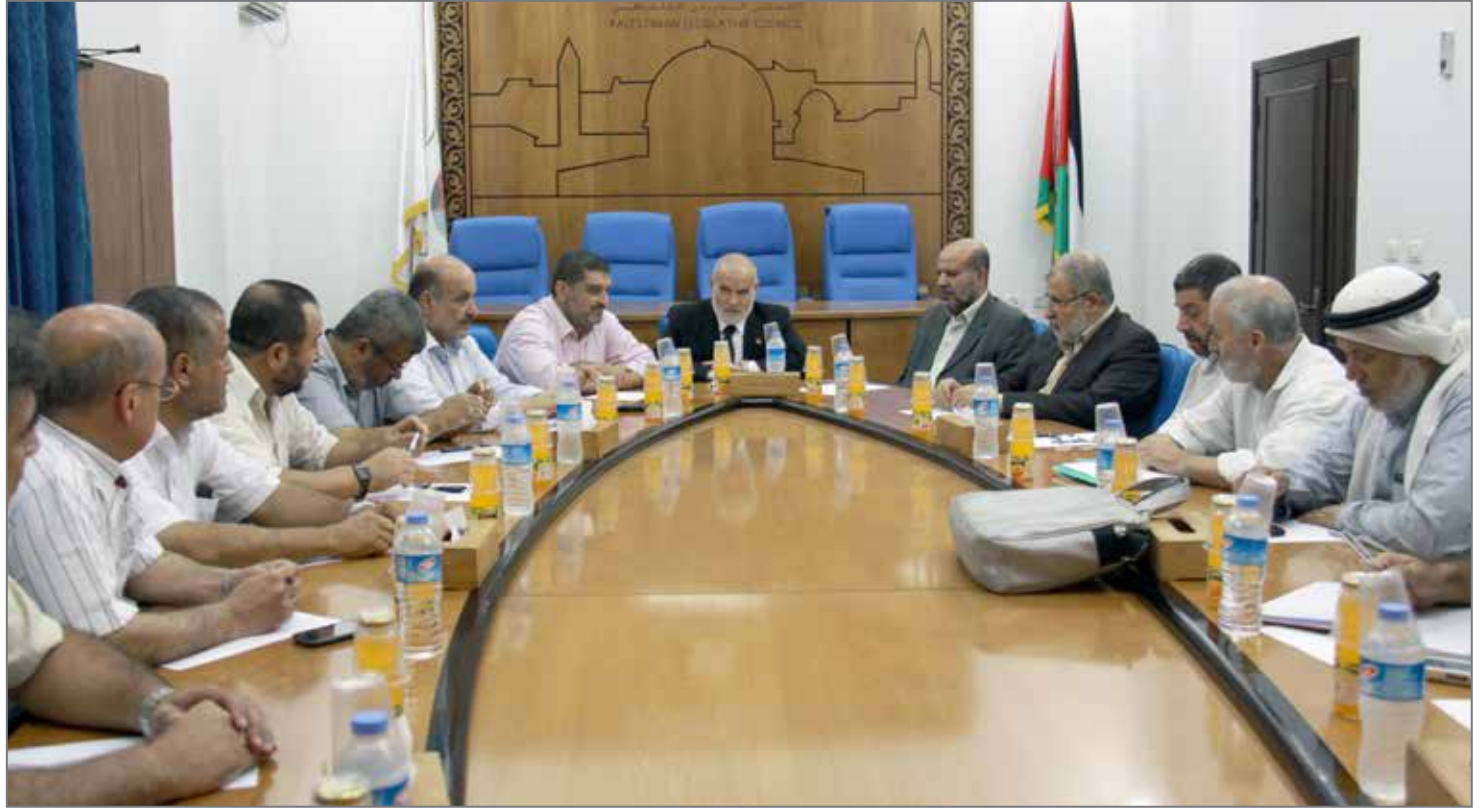
من فوض أمره كله لله..
وأرضى الله ولو في سخط الناس..
وهل الحياة إلا لمسة رضا أو لحظة طاعة..
وحب في الله أو بغض في الله؟!

(٤)
«يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديدا»
حين يغيب الله عن عمق حساباتنا..

وحين ننسج على منوال اجتهداتنا وأهوائنا..
فلا عجب -حينها- بفيض تشوش النتائج وسوء المآلات..

ناقشت الهموم التي تواجه المواطنين

بحر يلتقي برئيس بلدية غزة وأعضاء المجلس البلدي بحضور لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي



القديمة، منبهاً إلى وجوب توزيع الإنجازات لكي يشعر بها المواطن.

الحلول المطروحة

بدورهم طرح أعضاء المجلس البلدي الهموم التي تواجه البلدية في موضوعات النظافة والمياه ومشكلات الأحياء، والحلول التي يمكن أن تتبناها البلدية لحل تلك المشكلات بالتعاون مع الحكومة والمجلس التشريعي.

تخطيط استراتيجي

وطالب نواب التشريعي بلدية غزة بتنفيذ المشاريع وفق استراتيجيات وتخطيط مسبق وليس كمشاريع فردية، والعمل على متابعة شكاوى المواطنين بالتنسيق مع مكاتب النواب في محافظة غزة، بالإضافة إلى تنبيه النواب على بعض الموضوعات، مثل: الشوارع التي تحتاج إلى إنارة ليلية ضرورية لوقوع بعض الحوادث فيها، وضرورة توافق برنامجي الكهرباء والمياه، ومشاكل ملوحة المياه في مدينة غزة بالذات في مخيم الشاطئ.

قانون البلديات

وفي نهاية اللقاء أكد النواب أنهم يعملون على النظر في قانون البلديات لتطويره وتفعيله وتسخير خدمته البلديات والارتقاء بها لتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

ذلك في سياق تحسين العمل.

وأكد بحر أن المجلس التشريعي يشعر بمسؤولية أكبر تجاه المواطنين في ظل الحصار وسيعمل قدر استطاعته للتخفيف عن المواطنين وتوفير الحياة الكريمة لهم بالتعاون مع الحكومة والهيئات المحلية.

خدمات البلدية

بدوره أكد رئيس بلدية غزة رفيق مكي أن البلدية تسعى بشكل كبير للتخفيف عن كاهل المواطن بالاجتهاد من أجل العمل على تقديم خدمة أفضل، مشيراً إلى أن الفترة الأخيرة قد شهدت تحسن في عمل البلدية على كل الأصعدة، حيث أن الخدمات أفضل من السابق في مجال شق وتعبيد الطرق والصرف الصحي والنظافة وغيرها.

الاهتمام بالأحياء القديمة

من ناحيته قال رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي النائب إسماعيل الأشقر: «إن البلديات هي خط التعامل الأول والمباشر مع المواطن، وبشكل خاص بلدية غزة التي تمثل أكبر وأهم بلديات القطاع»، مؤكداً أن المشاريع التي تنفذها البلدية ظاهرة وواضحة لكن البلدية تعمل على التركيز على قلب المدينة ولا تهتم بالأطراف والأحياء

التقى د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي برئيس بلدية غزة رفيق مكي وأعضاء المجلس البلدي، وذلك لبحث العديد من الموضوعات والقضايا الهامة.

وجاء الاجتماع بطلب من رئيس البلدية المهندس رفيق مكي لاطلاع أعضاء المجلس على صورة وضع البلدية والجهود التي تبذلها.

وحضر الاجتماع النائب م. إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي وأعضاء اللجنة.

القضايا المطروحة

وبحث الاجتماع أداء بلدية غزة والخدمات التي تقدمها للمواطنين، بالإضافة لمناقشة أهم مشروعات البلدية مثل شق الطرق، والصرف الصحي، وبعض المشكلات مثل قضية النظافة، وملوحة المياه، وبرامج توزيع الكهرباء والمياه وغيرها.

دور ومسؤولية التشريعي

ورحب بحر برئيس البلدية ووفد المجلس البلدي في المجلس التشريعي، مثنياً الزيارة التي تأتي في إطار التواصل من أجل مصلحة المواطن، مشدداً على دور المجلس التشريعي في عملية الرقابة وإقرار الموازنة، والتواصل مع المواطنين، للارتقاء بالخدمات، ويأتي